الفصل الأول

حقيقة العولمة

(١)

العولمة : ظاهرة قديمة أم جديدة؟

شاع استخدام لفظ «العولمة» (Globalization) فى السنوات العشر الأخيرة، وبالذات بعد سقوط الاتحاد السوفييتى ، ومع هذا فإن الظاهرة التى يشير إليها ليست حديثة بالدرجة التى قد توحى بها حداثة هذا اللفظ. فالعناصر الأساسية فى فكرة العولمة : ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة فى تبادل السلع والخدمات، أو فى انتقال رؤوس الأموال، أو فى انتشار المعلومات والأفكار، أو فى تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم . كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون، وعلى الأخص منذ الكشوف الجغرافية فى أواخر القرن الخامس عشر، أى منذ خمسة قرون. ومنذ ذلك الحين والعلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدول والأمم تزداد قوة، باستثناء فترات قصيرة للغاية مالت خلالها الدول إلى الانكفاء على ذاتها ، وتراجعت معدلات التجارة الدولية ومعدل انتقال رؤوس الأموال (كما حدث خلال أزمة الثلاثينيات من هذا القرن مثلاً)،

وباستثناء مجتمعات محدودة العدد تركها العالم فى عزلة، أو فضلت هى أن تعزل نفسها عن العالم لسبب أو آخر (كما حدث للاتحاد السوفييتى مثلاً فى العقود الثلاثة الأولى التالية لثورة أكتوبر، أو للصين فى الخمسينيات والستينيات، أو لليمن حتى منتصف هذا القرن.. الخ)

الظاهرة عمرها إذن خمسة قرون على الأقل، وبدايتها ونموها مرتبطان ارتباطا وثيقا بتقدم تكنولوجية الاتصال والتجارة، منذ اختراع البوصلة وحتى الأقمار الصناعية. ومن المهم إدراك هذه الحقيقة والتأكيد عليها، ولكن من المهم أيضا الاعتراف بأن أشياء جديدة ومهمة قد طرأت على ظاهرة العولمة فى الثلاثين سنة الأخيرة، منها :

١ – انهيار أسوار عالية كانت تحتمى بها بعض الأمم والمجتمعات من تيار العولمة، ومن ثم اكتسح تيار العولمة مناطق مهمة من العالم كانت معزولة بدرجة أو بأخرى عنها. أهم هذه الأمم هى بالطبع أمم أوربا الشرقية والصين، التى انتهت عزلتها الاختيارية أو أجبرت بطريقة أو بأخرى على التخلى عن هذه العزلة.

٢ – الزيادة الكبيرة فى درجة تنوع السلع والخدمات التى يجرى تبادلها بين الأمم، وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التى تتجه إليها رؤوس الأموال المنتقلة من بلد إلى آخر. لم تعد صادرات دولة « أقل نموا » تكاد تنحصر فى مادة أولية واحدة، ولا وارداتها فى عدد محدود من السلع، كما كانت الحال فى ظل الاستعمار التقليدى، ولا الاستثمار الأجنبى يكاد ينحصر فى إنتاج تلك المادة الأولية وتطوير البيئة الأساسية اللازمة لهذا الإنتاج؛ بل تعددت هذه الصادرات وتنوعت، وكذلك الواردات،

كما تعددت وتنوعت المجالات التى ينتقل إليها رأس المال الأجنبى بحثا عن فرص الربح.

٣ – ارتفعت بشدة نسبة السكان، فى داخل كل مجتمع أو أمة، التى تتفاعل مع العالم الخارجى وتتأثر به. لقد مرت على مصر مثلا فترات خلال القرنين الماضيين، كانت نسبة التجارة الخارجية إلى دخلها القومى أكبر مما هى عليه الآن، ومعدل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها، من إجمالى الاستثمار، أعلى أيضا مما هو عليه الآن، ومع ذلك كانت نسبة السكان المتأثرة بهذه العلاقات الدولية ضئيلة جدا، حيث ظلت الغالبية العظمى من السكان، حتى من كان منهم يساهم فى إنتاج السلعة التصديرية الأولى، وهى القطن، تكاد تكون منقطعة الصلة عن العالم الخارجى فى نمط حياتها وتفكيرها.

لم يعد الأمر كذلك على الإطلاق . لقد أصبح نحو ٦/١ السكان على الأقل يفيدون مباشرة أو بطريق غير مباشر، من السياحة وحدها، ونسبة مماثلة تتلقى تحويلات من أفراد أسرها العاملين خارج مصر، وأما الواردات فقد دخلت كل بيت حتى بيوت أفقر الفلاحين، من جهاز التليفزيون إلى الغسالة الكهربائية إلى الثلاجة إلى المروحة.

٤ – ظل تبادل السلع ورؤوس الأموال هو العنصر المسيطر على العلاقات بين الدول حتى وقت قريب للغاية، ثم بدأ تبادل المعلومات والأفكار يصبح هو العنصر الغالب على هذه العلاقات، أو على الأقل هو العنصر الذى ينمو بأكبر سرعة. كانت الثلاثون عاما الأخيرة إذن هى الحقبة التاريخية التى أصبح فيها استيراد الأفكار والقيم ليس متوقفا على حجم التجارة أو حجم تدفق الأشخاص أو رؤوس الأموال، بل أصبح

استيراداً مباشرا عن طريق الاتصال بمصدر هذه الأفكار والقيم حتى وهى قابعة فى مكانها.

٥ - أصبحت الوسيلة الأكثر فعالية ونشاطا فى تحقيق هذا الانتقال للسلع ورأس المال والمعلومات والأفكار، بل المهيمن على هذا الانتقال، هى الشركات المتعدية الجنسيات (Transnational Corporations) لقد ظلت العلاقات بين الدول والأمم لعدة قرون تتم فى الأساس عن طريق شركات قد تسمى بالدولية، ولكن نشاطها يقتصر على عدد محدود من الدول، أو حتى على العلاقة بين الدولة الأم والدولة المستعمرة، ولا تتخذ العالم كله، كما تتخذه الشركات متعدية الجنسيات اليوم، مسرحا لعملياتها سواء فيما يتعلق بالحصول على المستخدمات أو توزيع عمليات الإنتاج أو التسويق.

٦ - من السمات الجديدة نسبيا أيضا لظاهرة العولمة ، ما طرأ خلال العقود الأخيرة من تغير ملحوظ على مركز الدولة من هذا النمو فى العلاقات بين المجتمعات.

● لقد اقترنت بداية العولمة منذ خمسة قرون (إن كان من الممكن حقا تحديد بداية لها) ببزوغ ظاهرة الدولة القومية، حيث تطلب التقدم التقانى (التكنولوجى) وزيادة الإنتاجية فى ذلك الوقت توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها، بعد أن كان محدودا بحدود المقاطعة، فحلت الدولة محل الإقطاعية، والملك محل السيد الإقطاعى، والولاء للدولة والملك محل الولاء للمقاطعة أو الإقطاعى. ولم يعد الملك ، إن وجد قبل ذلك، شخصية هامشية تثير من الاستهزاء أكثر مما تثير من الاحترام. كما كان الحال فى ظل النظام الإقطاعى، بل أصبح هو ظل الله على الأرض يمتلك سلطات حقيقية ، والوسائل الكافية لممارسة هذه

السلطات. كما تطلب التقدم التقانى وزيادة الإنتاجية أيضا، غزو أسواق خارجية، الأمر الذى تطلب بدوره أن يكون للدولة جيش قوى يمكنها من منافسة الدول الأخرى فى الحصول على هذه الأسواق الخارجية الحديثة، أى المستعمرات، وحمايتها. كان نمو حجم السوق فى مرحلة من المراحل،ضروريا لنشأة الدولة ونمو قوتها، ولكن النمو فى حجم السوق هو أيضا الذى حتم بدوره، فى العقود الأخيرة، بداية التضاؤل فى قوة الدولة، مما قد يفسر أيضا ما نشاهده من زيادة الوهن والضعف اللذين يلحقان، أكثر فأكثر، بصورة الملك أو الملكة أو الرئيس، إذ يبدو أن قوى أخرى قد أصبحت أكبر من قوتهم، وأنهم وإن ظلوا فى مراكزهم يتمتعون بالأبهة الشخصية التقليدية نفسها، فقد أصبحوا فى الحقيقة بلا حول ولا قوة.

وكما حلت الدولة محل الاقطاعية تدريجيا منذ نحو خمسة قرون، تحل اليوم الشركة متعدية الجنسيات تدريجيا محل الدولة، والسبب فى الحالين واحد: التقدم التقانى وزيادة الإنتاجية والحاجة إلى أسواق أوسع. لم تعد حدود الدولة القومية هى حدود السوق الجديدة، بل أصبح العالم كله مجال التسويق، سواء كان تسويقا لسلع تامة الصنع، أو تسويقا لمستخدمات وعناصر الإنتاج، أو تسويقا لمعلومات وأفكار، فقفزت الشركة المنتجة فوق أسوار الدولة، وأخذت هذه الأسوار تفقد قيمتها الفعلية، بل أصبحت أكثر فأكثر أسوارا شكلية، سواء تمثلت فى حواجز جمركية، أو حدود ممارسة السياسات النقدية والمالية، أو حدود السلطة السياسية، أو حدود بث المعلومات والأفكار، أو حدود الولاء والخضوع. الحواجز الجمركية تتخطاها هذه الشركات، إما بالاستثمار المباشر داخل البلد المطلوب غزوه، أو عن طريق اتفاقيات من نوع اتفاقيات الجات وجولة

أوروجواى ، وحدود ممارسة السياسة النقدية والمالية تتخطاها هذه الشركات، إما بقدرتها على التهرب مما تفرضه الدولة من سياسات نقدية ومالية، أو بقدرتها على فرض ما تشاء من سياسات على الدولة نفسها، عن طريق مثلا لما يسمى ببرامج التثبيت الاقتصادى والتصحيح الهيكلى. وحدود السلطة السياسية تتخطاها هذه الشركات، لا بالغزو المسلح، كما كان يحدث فى الماضى (إذ كان من الضرورى فى الماضى استبدال دولة بدولة)، بل عن طريق استبدال رئيس برئيس أو زعيم بزعيم آخر، أو حتى مع الإبقاء على الرئيس أو الزعيم نفسه، ولكن بإجباره بطرق شتى على اتباع المسلك المطلوب. أما حدود بث المعلومات والأفكار، فقد تكفلت بتخطيها أطباق التليفزيون وشاشات الكومبيوتر. وأما حدود الولاء والخضوع، فيجرى تخطيها، ليس فقط على نحو طبيعى وتدريجى بما يحدث من تغير فى الولاء مع تغير مصدر الكسب والربح، ولكن أيضا ببذل جهود واعية ومتعمدة لنشر أفكار تساعد على تحطيم موضوع الولاء القديم، وهو الوطن أو الأمة ، وإحلال ولاءات جديدة محله. وأفكار من نوع « نهاية الأيديولوجيا » و« نهاية التاريخ » و « القرية العالمية » و«الاعتماد المتبادل».. إلخ، مما يصلح استخدامه مع جميع الأمم، أو من نوع « الشرق أوسطية » والقول بأننا « لسنا عربا فقط بل أيضا شرق أوسطيين » الذى يستخدم مع أمة بعينها، فضلا بالطبع عن فكرة « العولمة » نفسها.[1]

---

(١) عندما سئل أحد الكتاب العرب المروجين عن الأيديولوجيا التى يؤمن بها بعدما طرأ على العالم من تغيرات ، قال إن أيديولوجيته هى « الكونية » وهى ترجمة أخرى لنفس الكلمة (Globalization) .

والشركات متعدية الجنسيات لا تقوم بإحداث هذه التغييرات والتعديلات وحدها، بل تستعين بجهود هيئات ومؤسسات أخرى، منها المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد والبنك الدولى، ومنها وكالات الأمم المتحدة المختلفة العاملة فى ميادين التنمية والثقافة، ومنها أجهزة المخابرات فى الدول الكبرى، ومنها مختلف وسائل التأثير فى الرأى العام، كالصحف والمجلات السيارة وشبكات التلفزيون والمؤسسات المانحة للجوائز الدولية المهمة أو المشتغلة بحقوق الإنسان.. الخ . كما أنها لا تدخر وسعًا فى تجنيد مفكرين وكتاب فى مختلف البلاد، ينظّرون ويروجون لأفكار العولمة والكونية، ويؤكدون أن الشعور بالولاء لأمة أو وطن قد أصبح من مخلفات الماضى التى يحسن إهمالها ونسيانها.

هذه هى بلا شك الصورة العامة التى تسترعى الانتباه للوهلة الأولى: صورة تراجع عام لدور الدولة وانحسار نفوذها، وتخليها عن مكانها، شيئا فشيئا، لمؤسسات أخرى تتعاظم قوتها يوما بعد يوم، هى الشركات العملاقة متعدية الجنسيات . هذا الانطباع العام صحيح بلا شك، ولكننا يجب ألا نكتفى به، بل لا بد من أن نتعمق قليلا لاكتشاف حقيقة ما يحدث للدولة بالضبط: هل هذا التراجع يشمل كل وظائف الدولة أم يتعلق ببعضها دون بعض؟ وهل هو تراجع يشمل الدول بأسرها أم أنه ينطبق على بعض الدول أكثر مما ينطبق على غيرها؟ وهل يتخذ تراجع الدولة فى بلد الشكل نفسه الذى يتخذه فى بلد آخر؟ وأخيرا، ما مغزى ظاهرة تراجع دور الدولة بالنسبة إلينا بالذات نحن العرب؟

(٢)
تراجع فى قوة الدولة
أم تغير فى الوظيفة ؟

إن تأمل ما طرأ على دور الدولة منذ بزوغ عصر الدولة القومية منذ خمسة قرون يبين لنا أن هذا الدور كان يتجه باستمرار للتغير من عصر إلى آخر، وأن الذى يحدث الآن يمكن أن ينظر إليه على أنه يمثل بدوره تغيرًا فى دور الدولة، كما ينظر إليه على أنه تراجع عام وانحسار.

إن ماركس لم يخطئ عندما قال إن الدولة هى دائما وأبدًا أداة الطبقات المسيطرة لقهر الطبقات الأخرى، أو هى دائما وسيلة الطبقات المسيطرة فى تحقيق تلك الأهداف التى يحتاج تحقيقها إلى استخدام صورة أو أخرى من صورة القهر. ولكن قيام الدولة بخدمة الطبقات المسيطرة لم يكن دائما يتطلب الأعمال نفسها والقيام بالوظائف نفسها، أو على الأقل لم يكن يتطلبها كلها دائما بالدرجة نفسها، ومن ثم تغيرت وظائف الدولة على مر العصور، أو على الأقل تغيرت الأهمية النسبية لكل منها مع تغير الظروف.

كان على الدولة فى عصر الرأسمالية التجارية – وهو عصر بزوغ الدولة القومية نفسها – أن تتدخل تدخلا فعالا فى الاقتصاد القومى الحديث النشأة. لقد كان عليها أولا أن تنشىء هذا الاقتصاد القومى إنشاء بتوحيد السوق القومية، وإزالة العقبات القائمة أمام انتقال السلع من مقاطعة إلى أخرى، وتوفير الأمن اللازم لهذا الانتقال، وشق الطرق ومد الترع، وفرض

سياج قوى حول الدولة لحماية الصناعة الناشئة من منافسة دول أخرى كانت تقوم بالمهمة نفسها فى الوقت نفسه. كانت الدولة تتدخل أيضًا تدخلاً فعالاً فى عملية الإنتاج نفسها. فتفرض المواصفات الواجب اتباعها فى إنتاج السلع الصناعية، كما كانت تنشىء الجيش القوى اللازم لفتح مستعمرات جديدة لتسويق ما تنتجه.

لم يعد كل هذا ضروريا فى عصر الثورة الصناعية، فتراجع دور الدولة من حيث التدخل المستمر فى عملية الإنتاج التى أصبح من المناسب تركها لقرارات أرباب العمل أنفسهم، كما تراجع دور الدولة فى حماية منتجيها من المنافسة الخارجية، على الأقل فى تلك الدول التى لم تعد تخشى هذه المنافسة بسبب تفوقها على الآخرين. لقد رفع شعار (دعه يعمل، دعه يمر) (Laissez Faire, Laissez Passer) كشعار المقصود به بالضبط أن تترك الدولة المنتجين وشأنهم، وأن تترك التجارة الدولية والداخلية حرة. ولكن ظلت الدولة تقوم بوظيفة التصدى لأى محاولة لرفع الأجور. لقد ظلت الدولة مخلصة لرسالتها الدائمة، وهى خدمة مصالح الطبقة المسيطرة، وإنما كانت فقط تقوم بالعمل المناسب فى الوقت المناسب. فحين حل عصر الاستعمار فى النصف الثانى من القرن الماضى، والنصف الأول من القرن العشرين، شمرت الدولة عن ساعدها وقامت بالواجب الجديد المطلوب منها خير قيام: تجييش الجيوش لفتح المستعمرات البعيدة واحتلال بلاد بعيدة. والدخول فى حروب لمنع دولة أخرى من الحصول على مستعمرة باحتلال بلد بدلا منها، كما قامت بمهمة إشعال الحماس الوطنى وترسيخ الشعور بالولاء للوطن والدولة،[٩] وتصوير مصالح طبقة على أنها مصالح الأمة، تسهيلا للمهمة الملقاة على عاتقها. حدث بالطبع، خلال هذه الفترة، قيام الدولة بقهر الطبقة العاملة وإن كان الأمر

قد أصبح الآن أسهل بكثير مع ماجلبته المستعمرات من فائض يسمح للجميع عمالا وأرباب أعمال، بتحقيق تقدم ملحوظ فى مستوى المعيشة، ومن ثم سمحت الدولة للنقابات العمالية بأن تحقق إنجازات ملموسة، وسمحت بدرجة أكبر من الديمقراطية السياسية لم تكن لتسمح بهما فى ظروف مغايرة.

لم يكن الأمر قد وصل إلى حد قيام الدولة بإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا، إذ تكفل الاستعمار بتحقيق رفع مستوى المعيشة لهذه الطبقات دون أى تدخل يذكر لإعادة توزيع الدخل. وإنما أصبح هذا التدخل ضروريًا عندما نمت القوة الإنتاجية للدولة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بحيث لم تعد السوق الوطنية، ولا الأسواق الخارجية، كافية لاستيعاب هذه الزيادة فى الإنتاج دون إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا. هكذا ظهرت الدولة الكينزية، ودولة روزفلت، أو دولة الرفاهة، التى ساد نمطها فى الغرب منذ الثلاثينيات وحتى نهاية الستينيات: دولة قوية بلا شك، مستمرة فى تجييش الجيوش ، وفى تغذية الشعور القومى والولاء للوطن (بخاصة قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية)، ولكن قهر العمال لم يعد من وظائفها الأساسية، بل على العكس، كان من السمات الأساسية لدولة الرفاهة هذه: تدليل العمال، والانصياع لرغبات نقاباتهم، إذ أصبح هذا من مستلزمات التسويق الواسع للمنتجات الآخذة فى التزايد.

كان من مستلزمات هذا التسويق الواسع للمنتجات، فضلا عن إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا، قيام الدولة نفسها بوظيفة المشترى على نطاق واسع للغاية، فأصبحت الدولة ذاتها مصدرًا مهما من مصادر الطلب على المنتجات المتزايدة، واعتمدت بعض الصناعات الأساسية فى

تسويق منتجاتها على الطلب الآتى من الدولة مباشرة، الأمر الذى كان يستدعى رسم سياسة مالية نشيطة وفعالة تتضمن رفع مستوى الإيرادات والنفقات الحكومية فضلاً عن السياسة النقدية النشيطة أيضًا التى كانت تؤثر الدولة من خلالها فى حجم الاستثمار والاستهلاك.

منذ نحو ثلاثين عامًا، يبدو أن تغيرًا مهمًا قد طرأ على حاجات المنتجين نتيجة للتطور التقانى من ناحية، ولنجاح الدول الصناعية التى كانت قد عانت الدمار الشديد بسبب الحرب العالمية الثانية، فى أن تدخل من جديد حلبة المنافسة على الأسواق والمواد الأولية. فقرب نهاية الستينيات كان التطور التقانى الذى حدث خلال العقود الثلاثة السابقة (ابتداء من فترة الحرب نفسها) قد جعل الأسواق الوطنية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح القدرات التقانية الجديدة بإنتاجه. وزاد هذه الأسواق الوطنية ضيقا أن دول أوروبا الغربية واليابان كانت قد أتمت إعادة بناء ما دمرته الحرب، ودخل بعضها فى تنافس جدى مع بعضها الآخر، ومن ثم مع الولايات المتحدة. لا بد من أن تراخى معدلات النمو فى العالم الصناعى ابتداء من مطلع الستينيات كان ناتجاً فى الأساس من هذين العاملين، وكانت الاستجابة لهذا فى بزوغ عصر الشركات العملاقة متعدية الجنسيات، التى تستعيض عن ضيق السوق الوطنية بالخروج إلى العالم بأسره، وتعوض غزو اقتصاديات خارجية لأراضيها بأن تغزو هى أيضًا أراضى الغير، وتستخدم ثمرات التقدم التقانى بأن تجعل العالم كله سوقًا لها، ليس فقط كسوق للمنتجات التامة الصنع، ولكن كمجال لنظام جديد لتقسيم العمل، لا يقتصر على التخصص فى إنتاج سلعة أو أخرى، بل يشمل التخصص فى إنتاج جزء من أجزاء السلعة تاركة الأجزاء الأخرى من العملية الإنتاجية لمناطق أخرى من العالم.لم يكن من المتصور

أن يتم هذا دون أن يطرأ تغيّر جديد مهم على وظيفة الدولة، فإذا بالدولة الكينزية، أو دولة الرفاهة، يحل محلها الدولة الريجانية أو الدولة الثاتشرية التى تقوم بالضبط بعكس ما كانت تقوم به دولة الرفاهة. فالمطلوب الآن ليس تدليل العمال لتوسيع السوق (إذ أن فرص توسيع السوق الآن موجودة فى الأساس فى العالم الخارجى)، بل المطلوب مزيد من القمع والقهر للعمال. وليس المطلوب إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا. فهذه أيضا أصبحت اقل ضرورة لحاجات التسويق. كان التضخم شيئا مرغوبًا فيه، أو على الأقل يمكن إغضاء البصر عنه، فى ظل دولة الرفاهة، عندما كان المطلوب توسيع السوق الوطنية. فأصبح التضخم الآن هو أسوأ الأشياء، عندما أصبح المطلوب زيادة القدرة على المنافسة فى الأسواق الخارجية. كان توسع دور الدولة فى الإنفاق وجمع الإيرادات مطلوبًا عندما كانت الحكومة هى نفسها سوقًا مهمة لتصريف المنتجات، أما الآن فالمطلوب تخفيض الضرائب (ومن ثم تقليص الإنفاق) تسهيلا لمهمة الشركات العملاقة فى غزو العالم. كما أنه من المطلوب أيضا أفكار تقدم التبرير النظرى لكل هذا، بما فى ذلك تبرير مستوى مرتفع من البطالة، حيث إن الشركات العملاقة متعدّية الجنسيات توظف الناس فى الخارج أكثر مما توظفهم فى الداخل. الدولة لم تختف إذن وإنما طرأ تغير مهم على الوظائف الأساسية المنوط بها تنفيذها. الأمر أشبه بالعودة (مع فوارق مهمة الطبع) إلى عصر الثورة الصناعية الأولى، حيث كان الاقتصاديون التقليديون ينادون بتقليص دور الدولة فى الاقتصاد (لا عجب إذن أن آدم سميث وريكاردو يشهدان اليوم عصرًا ذهبيا جديدًا فى الفكر الاقتصادى السائد وفى الجامعات لم يتمتعا بمثله طوال الخمسين عاما التالية على الحرب العالمية الأولى). المطلوب الآن

أساسا هو حرية التجارة وحرية تنقل رؤوس الأموال ، وهذا هو نفسه ما كان يدعو إليه الاقتصاديون التقليديون وإن تطلب الأمر الآن جهدًا دؤوبًا من جانب الدولة لهدم الحواجز العالية التى سبق لمختلف الدول إقامتها طوال نصف القرن الماضى. الجات ومنظمة التجارة العالمية هما الآن على كل لسان لمجرد أن السوق الوطنية لم تعد الآن كافية للشركات متعدّية الجنسيات.

كان أيضًا من المهام الخطيرة للدولة الغربية استخدام كل ما بيدها من وسائل للعمل على تفكيك النظام السوفييتى، إذ لا يمكن فى عالم كهذا، أن يترك سوق بهذا الاتساع، وغنى كل هذا الغنى بالموارد الطبيعية والبشرية، كسوق الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية، خارج نشاط الشركات العملاقة. أما قهر العمال فهو مطلوب الآن بدرجة أكبر مما كان فى أى وقت منذ الحرب العالمية الثانية، إذ أن العمال الآن يتحولون إلى مصدر للمتاعب والمضايقة أكثر من كونهم مصدرا للقوة الشرائية ومجالا للتسويق الواسع، كما كانوا فى العقود الثلاثة التالية للحرب. فعليهم الآن أن يقبلوا ارتفاع معدلات البطالة، وتخفيض الإنفاق الحكومى، وإزالة دولة الرفاهة ، فإن لم يقبلوا ذلك بنفس راضية لزم إجبارهم على قبوله.

كل هذه مهام لا يستهان بها للدولة. قد تبدو مهمتها فى خدمة المصالح الحديثة للطبقات المسيطرة، أقل ظهورًا للعين وأقل ضوضاء وجلبة مما كانت فى العقود الثلاثة التالية للحرب، ولكنها مهام ضرورية أيضا. يضاف إلى ذلك بالطبع ما يجب على الدولة أن تقوم به من مهام فى ذلك الجزء البائس من العالم ، المسمى بالعالم المتخلف.

إنه من غير المتصور أن تترك الدول الصناعية البلاد الأقل تقدما تفعل ما تشاء فى عصر يقوم على التوسع من جديد فى هذه البلاد بالذات ، ولا يمكن أن يحدث كل هذا من دون أثر مهم فى طبيعة الدولة ووظيفتها فى البلاد المتخلفة.

لقد اقترن عصر الدولة الكينزية ودولة الرفاهة فى العالم المتقدم بنشوء عصر الدولة القوية فى العالم المتخلف أيضًا، ذلك أن عصر دولة الرفاهة كان أيضًا عصر الحرب الباردة، وقد احتاج فيه كل من المعسكرين، الغربى والشرقى، إلى تقديم الدعم لدول العالم الثالث لتقف ضد المعسكر الآخر. ومن ثم تدفقت المعونات على دول العالم الثالث بمعدل ليس له نظير من قبل أو من بعد. والمعونات تتخذ فى الأساس صورة معونات مقدمة للحكومات لا صورة الاستثمار المباشر ولا صورة معونات للقطاع الخاص. كان لابد من أن يقوى دور الدولة نتيجة لهذا. أضف إلى ذلك أن حقبتى الخمسينيات والستينيات قد شهدتا أيضا اعتماد الدول الصناعية بعضها على بعض ، أكثر من اعتمادها على العالم الأقل نموًا ، كسوق لتصريف منتجاتها وكمجال للاستثمار مما تمثل أساسا فى تكوين ونمو السوق الأوروبية المشتركة وتزايد الاستثمارات الأمريكية داخل هذه السوق. سمح هذا بدوره بدور أكبر للدولة فى العالم الأقل نموًا، بل وفرض عليها هذا الدور. كان لابد من أن يؤدى كل هذا إلى نشوء عصر الدولة القوية فى العالم الثالث، دولة تذكر بشدة بالدولة فى عصر التجاريين (لا عجب أن سمى هذا العصر فى العالم الثالث بالتجارية الجديدة). فالدولة تتدخل فى كل صغيرة وكبيرة، فى الاقتصاد

والمجتمع، وهى تعلن عن خطط خمسية طموحة للتنمية، وهى تفرض سياجًا جمركيًا عاليًا لحماية صناعاتها الناشئة، وهى تقوم بجهد جبار فى القيام بمشروعات البنية الأساسية، وهى فى كثير من الأحيان تتبنى الاشتراكية ، أى تقوم الدولة بدور فعال لإعادة توزيع الدخل، حتى البلاد المتحالفة مع الدول الرأسمالية كانت تجد نفسها مضطرة إلى رفع شعارات من هذا النوع. والمؤسسات الدولية، كالبنك الدولى وصندوق النقد، كانت تبدى تسامحًا غريبًا أمام كل هذه الأفكار، بل كانت هى نفسها تتكلم برضا على نظام التخطيط وعلى دور كبير للدولة فى الاقتصاد.

عندما بدأ تيار العولمة الجديد ، فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وبزغ نجم الشركات متعدّية الجنسيات، كان على الدولة القوية فى العالم الثالث أن ترخى قبضتها شيئا فشيئا على الاقتصاد والمجتمع تحقيقا لمصالح هذه الشركات. فالأسوار الجمركية يجرى هدمها، ونظام التخطيط يتم إلغاؤه، والاشتراكية تصبح مضغة فى الأفواه، وإعادة توزيع الدخل وما يعطى من دعم للسلع الضرورية يقال إنه يتعارض تعارضًا صريحاً مع اعتبارات الكفاءة ومضر بالتنمية. وقد زاد هذا الاتجاه تسارعًا بعد سقوط الكتلة الشرقية وانتهاء الحرب الباردة. فأصبح من الضرورى أيضا تسريح الجيوش أو على الأقل تخفيض الإنفاق عليها. ولكن هذا التحول التام من سياسة إلى نقيضها يجب أن تقوم به الدولة نفسها. إن عليها أن تقوم بتفكيك نفسها، وعليها إقناع الناس بتفاهتها وقلة حاجتهم إليها، وعليها أن تسلم مهامها ووظائفها القديمة، الواحدة بعد الأخرى، لتتولاها الشركات الدولية العملاقة أو المؤسسات الدولية

التى تتكلم باسم هذه الشركات العملاقة وتعمل لحسابها. ومن ثم تبدأ فى الظهور صورة جديدة لا تخلو من سمات كوميدية. دولة لها كل المظاهر الخارجية لدولة ذات سيادة، وتباشر صوريا كل المهام التى كانت تباشرها من قبل. ولكنها فى الحقيقة تقوم بوظيفة تكاد تنحصر فى وظيفة (الإخلاء والتسليم). أى سحب يدها من كل ما كانت تضع يدها فيه من قبل، وتسليمه للأجانب مع القيام بالترويج لهذه الوظيفة والزعم بأنها تحقق المصلحة العامة: مصلحة الأمة بما فى ذلك مصلحة الفقراء أيضا. فهى مثلا تبيع الشركات والمشروعات التى تأسست فى عهد الدولة القوية، تبيعها للشركات الدولية العملاقة. وتسمى هذا خصخصة أو تخصيصية، أو اسمًا من هذا النوع لا يفصح عن هوية المشترى، وهى تسحب الدعم المقدم للفقراء وتسميه تثبيتًا اقتصاديًا. وهى تفتح الباب على مصراعيه أمام السلع المستوردة لتحل محل المنتجات الوطنية، وتسمى ذلك تكيفا هيكليا.. وهكذا.

هذه المهمة تحتاج إلى دولة من نوع خاص. فهى دولة تفكك ولا تبنى، وإنما تترك مهمة البناء لغيرها. وهى تسلم أهلها للأجنبى ليفعل بهم ما يشاء. وكل هذا يتطلب سمات قد يعبر عنها اسم «الدولة الرخوة» .

(The Soft State) وهو اسم استخدمه جنار ميردال (Gunnar Myrdal) فى أواخر الستينيات للإشارة إلى استعداد معظم حكومات الدول النامية للفساد، ولتجاهل حكم القانون، ولتغليب مصالح أفرادها الخاصة على المصلحة العامة . لكن هذه السمات أكثر تحققا فى دول العالم الثالث الآن مما كانت منذ ثلاثين عاما. .

هذه السمات، سمات «الدولة الرخوة» ، تنطبق للأسف على كثير من دول منطقتنا العربية. ولكن هناك مع ذلك دولة واحدة فى هذه المنطقة تبدى السمات العكسية تمامًا، وأقصد بهذه الدولة بالطبع الدولة الصهيونية. فهذه الدولة ليست فقط أقل رخاوة بكثير من الدول المجاورة لها، ولكنها لا تبدو وكأنها تنصاع لتيار العولمة الذى يطغى على بقية العالم.

فالدولة الصهيونية لا زالت تتدخل فى كل صغيرة وكبيرة، فى الاقتصاد والمجتمع . وبينما تسرح دول أخرى الجيوش أو تخفض إنفاقها على السلاح، تتمسك هى بجيشها وتزيده قوة . وهى لا تتلقى التوجيهات من صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى، أو لا تلقى لهذه التوجيهات اعتبارًا . وهى وإن كانت تشجع القطاع الخاص وتدعمه، فإنها تخضعه باستمرار للاعتبارات التى تمليها مصالح الدولة العليا ولا تسمح له بتجاوزها. والدولة الصهيونية تطرح تصورها الخاص للعولمة، وتحاول فرضه على الدول المحيطة بها، وهو تصور (الشرق أوسطية) . فمشروع الشرق أوسطية الذى تروج له إسرائيل هو عولمة مصغرة. ولكن الأهم من ذلك أن كل ما يقال فى الدفاع عنه من حجج، هو نفسه ما يقال فى الدفاع عن العولمة: اعتبارات الكفاءة ورفع معدلات النمو، مزايا التخصص وتقسيم العمل، انتهاء عصر الأيديولوجيا، مزايا الانفتاح على الآخر والتفاعل معه، خطأ التمسك بالولاء التقليدى لأمة أو وطن، مزايا السلام وأضرار الحرب.. إلخ .

تستخدم هذه الحجج للدفاع عن الشرق أوسطية، وهى حجج الدفاع نفسها عن العولمة، فى الوقت الذى تفعل الدولة الصهيونية فيه عكس ذلك بالضبط: تتمسك بأيديولوجيتها، ترفض الانفتاح على الآخر،

تضحى بالاعتبارات الاقتصادية إذا تعارضت مع الأهداف السياسية، وتتمسك بالولاء التقليدى للأمة والوطن ، وتمارس الحرب باستمرار.

هذا هو إذن، فى ما يبدو، ما فعلته العولمة بالدولة، وما هى مستمرة فى عمله: انحسار لقوة الدولة بصفة عامة بلا شك، من دون أن يعنى ذلك أن الدولة المعاصرة ليست لديها وظائف جديدة مهمة عليها القيام بها، فى خدمة المصالح السيطرة، وهى فى الأساس مصالح الشركات الدولية العملاقة، ومن دون أن يعنى ذلك ان انحسار قوة الدولة يحدث الآن لأول مرة، بل إن له سوابق مهمة ، خلال الخمسمائة عام الماضية التى انقضت على بزوغ الدولة القومية، ومن دون أن يعنى ذلك أيضًا أنه ليس هناك استثناءات مهمة من ظاهرة انحسار قوة الدولة وتراجعها، بخاصة فى هذه المنطقة التى نعيش فيها، وأقصد على الأخص الدولة الصهيونية. فما هو تقييمنا لهذه الظاهرة: ظاهرة انحسار قوة الدولة بالمعنى الذى حددناه، وكيف يجب أن يكون موقفنا منها، بخاصة فى هذه المنطقة بالذات من العالم؟

(٣)

ما الذى تجرى عولمته ؟

الذين يهللون لظاهرة العولمة يقعون فى رأيى فى خطأ فادح. فهم يفهمون العولمة أو يحاولون تصويرها على أنها تنطوى على عملية (تحرر) من ربقة الدولة القومية إلى أفق الإنسانية الواسع، تحرر من نظام التخطيط الآمر الثقيل إلى نظام السوق الحرة، تحرر من الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعا، تحرر من التعصب لأيديولوجيا معينة إلى الانفتاح على مختلف الأفكار من دون أى تعصب وتشنج، تحرر من كل صور اللاعقلانية الناتجة من التحيز المسبق لأمة أو دين أو أيديولوجيا بعينها إلى عقلانية العلم وحياد التقانة.

هكذا تصور لنا العولمة ، ومن ثم فقد اقترن الحديث عنها بكثرة الحديث عن أشياء براقة تخلب اللب: من حقوق الإنسان والديمقراطية، إلى الإشادة بالعقلانية والعلم، وبقدرة التقانة الحديثة على التغلب على كل ما يعترض الإنسان من عوائق ومشكلات، والهجوم على التعصب بكل أشكاله: الدينى أو القومى أو العرقى، والزعم بأننا فى كل هذه الأمور مقبلون على عصر جديد مجيد تنتصر فيه كل هذه القيم الرفيعة: احترام حقوق الإنسان (وبخاصة حقوق النساء) والديمقراطية والعقلانية والموضوعية، والتقدم التقانى. وكل هذا يصور على أنه جزء لا يتجزأ من ظاهرة العولمة، كما يصور كل من يقف فى وجه العولمة على أنه يقف فى

الحقيقة ضد التحرر من كل هذه الصور من صور الاستبعاد: استبعاد الدولة، استبعاد الجهل والفقر، واستبعاد التعصب.

كم يكون العالم جميلاً لو كان هذا كله صحيحا، ولكن الحقيقة للأسف غير ذلك، بل لعلها عكس هذا بالضبط. وإنما يساعد على تصديق كل هذه الأشياء، وتدعيم هذا الخطأ الفادح ، أن لفظ العولمة لفظ يصف ما يجرى على السطح من دون أن يفصح عن محتواه الحقيقى، إذ أن الكلام يجرى عن العولمة من دون أن يثار السؤال عما تجرى عولمته.

نعم، العالم ينفتح بعضه على بعض. نعم، فى عصر العولمة تزداد سرعة النقل والمواصلات، وتتسع السوق، وتزول الحواجز أمام انتقال السلع والخدمات والأشخاص والمعلومات والأفكار. ولكن لا أحد يعنى كثيرًا بالتساؤل عن طبيعة هذه السلع والخدمات التى أصبحت تنتقل بهذه السرعة، وعن نوع المعلومات والأفكار التى يعم بثها بهذه السهولة والكفاءة. نعم التقدم التقانى يخلب اللب ويخطف الأبصار. ولكن التقانة لا تعنى فى نهاية الأمر إلا (طريقة الإنتاج). فكيف نتحمس للتقدم فى التقانة، أى لطريقة الإنتاج، قبل أن نسأل عن طبيعة هذا الذى يجرى إنتاجه؟

كيف يكون موقفنا لو أدركنا واقتنعنا بأن هذا الذى تجرى عولمته ليس إلا سلعا وخدمات بعينها، ذات طبيعة وخصائص معينة، أفرزتها ثقافة بعينها، وأنه ليس هناك أى التزام قانونى أو دينى أو خلقى أو فنى يجبرنا على قبول هذه السلع والخدمات والثقافة بالذات؟

لنفرض إننى استطعت أن أقنعكم بأن الهامبرجر والكوكاكولا والتلفزيون والدش، وهذا النوع من البرامج والأفلام والمأكولات والملبوسات والمواصلات ووسائل الترفيه، وهذا النوع من العلاقات الأسرية والاجتماعية والجنسية ومن التنظيم السياسى.. الخ، هذا النوع من الأشياء التى تجرى الآن عولمتها، ليس مقررا مفروضا علينا وأن من الممكن أن يتفتق ذهن الإنسان (بل تفتق ذهن الإنسان بالفعل من قبل فى حضارات سابقة) عن سلع وخدمات وعلاقات وتنظيمات من نوع مختلف تمامًا، وأنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، الحكم بأى هذه الأنواع من المنتجات والعلاقات والتنظيمات أفضل وأيها أسوأ من غيرها ؟ فكيف يكون إذن حكمنا على العولمة؟ هل نقبلها بهذه السهولة التى يجرى بها الترويج لها؟ أم أن الأمر يستحق منا مزيدًا من التروى؟

العولمة هى فى الحقيقة عولمة نمط معين من الحياة، لا أشعر بأى التزام بتبنيه وأتباعه. وإنما شاع الاعتقاد بضرورة تبنيه واتباعه لمجرد أنه يندر أن تثار مسألة خصوصيته، وارتباطه بثقافة معينة ونظرة معينة إلى الحياة والكون (أى بأيديولوجية معينة فى الحقيقة). ومسألة الخصوصية هذه نادرا ما تثار بسبب طول عهدنا باكتساح هذا النمط لحياتنا (فالظاهرة تعود بدايتها إلى خمسة قرون خلت) ، وبسبب اشتداد هذا الاكتساح وسرعته فى العقود الأخيرة، وبسبب وجود مصلحة أكيدة لأصحاب الثقافة والمنتجات التى تجرى عولمتها فى عدم افتضاح خصوصيتها، واستخدامها مختلف وسائل القهر المادى والسياسى والنفسى والعقلى لتصدير ما هو خاص على أنه إنسانى وعام.

متى تبينّا واقتنعنا بأن العولمة هى عولمة نمط معين من الحياة، أداتها الأساسية الآن هى الشركات العملاقة متعدية الجنسيات التى تمارس هذه العولمة بكفاءة منقطعة النظير، متى اقتنعنا بذلك أدركنا أن كل هذا الكلام الذى يصور العولمة على أنها عملية (تحرر) من مختلف صور الاستعباد، هو محض خرافة.

فأى حرية بالضبط تلك التى نوعد بها لو تحررنا من ربقة الدولة؟ أليست هذه (الحرية) هى بالضبط التى يصفها جورج أورويل فى رواية «١٩٨٤»؟ إننى ما كنت لأذرف الكثير من الدموع حزنا على انحسار سلطة الدولة لولا أن الذى يحل محل الدولة هو الشركات العملاقة متعدّية الجنسيات. فأى مؤشر هناك يدلنى على أن الحرية التى أتمتع بها فى ظل سطوة هذه الشركات أكبر وأوسع مما كنت أتمتع به فى ظل سطوة الدولة؟ هل أنا بحاجة إلى أن أذكركم بما تفعله وسائل الإعلام الحديثة بحرية الرأى والتفكير؟ أو بما تفعله سطوة هذه الشركات بحرية المرأة ومكانتها ؟ أو بمدى تحملها للاختلاف الحقيقى فى الرأى؟

وهل نتحرر حقا عندما ينحسر نظام التخطيط الآمر الذى تمارسه الدولة، أم أننا فقط نستبدل تخطيطا بتخطيط؟ هل نتصور أن من الممكن لشركة عملاقة تنتج وتسوق فى عدد كبير من دول العالم ، وتشترى موادها الأولية ومستخدماتها من أى مكان فى العالم ، هل نتصور أن تتوقف هذه الشركة عن التخطيط؟ وهل تخطيطها أقل مساسا بحريتنا من تخطيط الدولة؟ وهل يقف فى وجه هذه الشركات شىء إذا أرادت أن

تخطط لنا حياتنا وطريقة تفكيرنا بما يتفق مع أهدافها فى الإنتاج والتسويق؟ وأى انتصار للديمقراطية ، وأى احترام لحقوق الإنسان يمكن أن نتوقعه فى ظل سطوة هذه الشركات؟

ثم ما سر هذا الإصرار الغريب على الاهتمام بتعددية صورية فى التعبير عن الرأى لا تزيد فى الحقيقة عن كثرة عدد المجلات والصحف، وعدد القنوات التلفزيونية ، وعدد الأحزاب المسموح بها ، بينما تردد كل هذه الصحف والقنوات التلفزيونية والأحزاب الأفكار نفسها فى الحقيقة ، بما يتفق مع استراتيجية الشركات العملاقة المتعدّية الجنسيات؟

وما سر هذا التمييز الغريب بين الانتصار لهذا النوع من التعددية وبين احترام التعددية الثقافية وتنوع أنماط الحياة؟ لماذا كل هذا التمجيد لحق نشر مقال فى صحيفة ، أو لحق الذهاب إلى صناديق الاقتراع للاختيار بين حزبين ليس من السهل فى الحقيقة التمييز بينهما ، بينما يقبل بكل سهولة قهر ثقافة لأخرى ، واكتساح نمط معين للحياة كافة الأنماط الأخرى ؟

وكيف يسمى هذا الذى يحدث عصر نهاية الأيديولوجيات؟ فما هو إذن هذا الذى تصم به آذاننا صباح مساء من تمجيد للعولمة والتقانة والاستهلاك ورفع معدل التنمية؟ وكل هذا الغرام بالمستقبل والسيطرة على الطبيعة؟ بل وهذا الفهم المحدد جدًا لمعنى الحرية والديمقراطية والتقدم؟ أليس هذا كله أيديولوجيا صارخة فى تعصبها وضيق أفقها وقلة تسامحها مع أى نظرة مختلفة؟

بل ما هو العقلانى والموضوعى فى هذا كله؟ إن هناك فرقًا يجب ألا نتجاهله بين موضوعية القانون العلمى والعقلانية ، بين المبادئ الرياضية والفيزيائية التى تسمح بصنع القنبلة النووية وقرار صنع هذه القنبلة بالفعل ، بين المبادئ العلمية التى تسمح بإنتاج التلفزيون أو بإنتاج كاميرا للتصوير بكفاءة معينة ، وما أتخذه من قرارات فيما إذا كنت سأنتج التلفزيون أصلاً أو شيئًا آخر ، سأستخدم هذه الكاميرا فى تصوير بعض المناظر الطبيعية أو فى فضح أسرار أميرة من الأميرات. يمكن للمرء أن يطبق مبادئ العلم بحذافيرها من دون أن يكون عقلانيًا ، كما أن من الممكن أن يكون المرء أكثر عقلانية من غيره من دون أن يكون أكثر علمًا. فأين بالضبط عقلانية نمط الحياة الذى تجرى الآن عولمته؟ أين العقلانية فى تنظيم المدن القائم على السيارة الخاصة والذى تجرى الآن عولمته؟ أو فى العلاقات الأسرية التى تجرى الآن عولمتها؟ أو حتى فى مركز المرأة؟ أو فى اختيار شبكة تلفزيون الـ .C.N.N لما يجرى إذاعته على العالم بأسره؟

فإذا تكلمنا على منطقتنا العربية بالذات ، ما هى درجة الزيادة فى الحرية التى سيتمتع بها العربى فى ظل الشرق أوسطية بالمقارنة بما يتمتع به الآن؟ وما هى بالضبط صورة الحرية المتوقعة فى ظل هذا التنظيم الجديد الذى يروج له بحجج العولمة نفسها؟ نعم ، إن مد مياه النيل إلى أقصى شرقى مصر فى سيناء بالقرب من حدود مصر الدولية ، يتطلب تطبيقًا لمبادئ علمية متقدمة واستخدام تقانة متطورة للغاية ، ولكن أية عقلانية فيه لو تم توصيل هذه المياه لإسرائيل؟

نعم ، إن ترك القطاع الخاص حرًا فى اختيار ما ينتجه من سلع واختيار وسيلة إنتاجها ، ومكان إنتاجها وتسويقها ، ولو شمل إسرائيل أيضا – كل هذا قد يؤدى إلى تعظيم الكمية المنتجة وتحسين نوعية المنتجات تطبيقًا لمبادئ علم الاقتصاد . ولكن ما الذى يجعل هذا أكثر عقلانية من نظام تدخل الدولة ، الذى قد يقيد حرية القطاع الخاص فى التعامل مع إسرائيل حتى تقوم إسرائيل بتنفيذ ما تعهدت به للفلسطينيين؟

إن العقلانية مفهوم أوسع بكثير من مفهوم العلم ، ومتطلبات العقلانية أوسع وأشمل من متطلبات التقدم التقانى. العولمة تفسح مجالا أوسع لتطبيق العلم وللتقدم التقانى ، ولكنها قد تبعدنا كثيرًا عن العقلانية.

obeikandl.com

(٤)

هل العولمة حتمية؟

الملجأ الأخير الذى يلجأ إليه المنتصرون للعولمة هو التذرع بالحتمية. فعندما تعوزهم الحجة فى الدفاع عن العولمة باسم الحرية أو الرفاهية الإنسانية أو الأخلاق أو الجمال أو العقلانية يلجأون إلى القول: إن علينا أن نقبلها لأنه لا مفر لنا من قبولها.

وأود أن ألاحظ على هذه الحجة أولاً أنها من نوع مختلف تمامًا عن الطرق الأخرى للدفاع عن العولمة ولا يجوز أن نخلط بين هذا وذاك. فالقول بالحتمية ليس فى الحقيقة دفاعًا عن العولمة أو تمجيدًا لها ، بل هو تعبير عن اليأس من أى محاولة للوقوف فى وجهها. ولكنى فضلاً عن ذلك أريد المجادلة فى صحة هذا الموقف اليائس نفسه.

إن من الممكن جدًا أن يشيع الاعتقاد بأن ظاهرة ما ظاهرة حتمية لا مفر منها نتيجة لمجرد التعود الطويل عليها ، حتى ليستقر فى وعى المرء أن هذه الظاهرة جزء من طبيعة الأمور ، ويصبح من أصعب الأمور تصور الدنيا من دونها. ومن هنا تكمن فى رأيى الأهمية القصوى لإدراك أن العولمة هى عولمة حضارة أو ثقافة بعينها ؛ وإدراك خصوصية هذه الحضارة ، ذلك أن الاعتقاد بأن العولمة ظاهرة محايدة بين الحضارات والثقافات ، أو الاعتقاد بأن الحضارة الغربية هى حضارة إنسانية عامة وليست مجرد إفراز من إفرازات ثقافات بعينها ، إن هذين الاعتقادين من شأنهما بالطبع أن يرسخا الاعتقاد بأن العولمة ظاهرة حتمية لا مفر منها. ولكن من الجائز جدًا أن يكون هذان الاعتقادان خاطئين ، كما حاولت أن

أبين فى ما سبق. فالعولمة هى عولمة حضارة بعينها . وهذه الحضارة هى بدورها تعبير عن ثقافة أمة معينة أو ثقافة مجموعة معينة من الأمم. صحيح أن هذه الحضارة قد توفر لها منذ زمن طويل ، يرجع إلى ما يقرب من خمسة قرون ، وسائل فعالة مكنتها من فرض نفسها على أمم أخرى، غير الأمة أو الأمم التى أنجبتها ، ولكن هذا وحده لا يجعلها تستحق وصف الإنسانية أو العالمية بالمعنى الذى تستخدم به عادة هذه الأوصاف ، ولا يزيل عنها خصوصيتها. فالاعتراف بأن حضارة ما (أو ثقافة ما) قد اكتسحت العالم لا يعنى الاعتراف بأنها من نتاج العالم بأسره ، ولا يعنى الاعتراف بأنها تستحق أن تكتسح العالم بأسره أو أنها يجب أن تكتسح العالم بأسره. قد نقبل القول أن التقدم العلمى حتمى ، أو حتى إن تطوير التقانة أمر حتمى ، إذ كلاهما يعبر عن نزعة طبيعية لدى الإنسان للاستكشاف وحب الاستطلاع وتخفيف ما يتحمله من مختلف صور العناء. ولكن قبول هذا أو ذاك كظاهرتين حتميتين لا يلزمنا بقبول الحضارة الغربية كظاهرة حتمية. فمن الممكن مثلا ، وبسهولة ، أن نتصور تقدما فى العلم والتقانة، من دون هدف تحقيق أقصى ربح ، أو هدف تعظيم الناتج ؛ أو هدف تحقيق أقصى قدر من السيطرة على الطبيعة ، أو تحقيق أعلى درجة من استقلال الفرد ، أو أقل درجة من الإيمان بالميتافيزيقا.. الخ. وهذه كلها من السمات الأساسية للتقدم العلمى والتقانى الغربى. والزعم بغير ذلك ليس إلا اعترافا بقصور خطير فى الخيال ، بل إنه يتضمن توجيه الإهانة إلى الجنس البشرى لأنه يفترض أن الإنسان غير قادر على تحقيق شىء أفضل من ذلك.

فى الفيلم المعروف لشارلى شابلن «الجرى وراء الذهب»(Gold Rush) منظر شهير ، يظهر فيه شارلى شابلن مع رجل سمين جشع فى كوخ

صغير فى أعلى الجبل ، وقد منعتهما عاصفة ثلجية من الخروج. كانا قد استبد بهما الجوع ، إذ لم يكونا قد تناولا الطعام لعدة أيام ، وليس أمامهما من وسيلة للعثور على أى طعام بسبب العاصفة الثلجية. بعد ذلك المنظر الشهير الذى يحاول فيه شارلى شابلن أن يطهو حذاءه ويشرع فى أكل الحذاء بالشوكة والسكين ، نرى منظر زميله السمين وهو ينظر إلى شارلى شابلن نظرة فيها اشتهاء واضح ، إذ خطر له أن يلتهمه التهامًا. كلما نظر الرجل إلى شارلى شابلن لم يره كإنسان ، بل رأى فيه دجاجة تنتظر الذبح. كان الجوع قد وصل بالرجل إلى مدى لم يسمح له بأن ينظر إلى شارلى شابلن دون أن يراه كدجاجة. هذه بالضبط هى الأيديولوجيا: كيف ترى الأمور؟ ولا يمكن أن يقنعنى هذا الرجل مهما فعل بأن شارلى شابلن هو فى الحقيقة دجاجة وليس رجلاً. كذلك لن يقنعنى أنصار الحضارة الغربية مهما قالوا إن طريقة نظرهم إلى الأمور هى الطريقة الوحيدة الممكنة. إن الذين يقولون إن العالم الآن قد هجر الأيديولوجيا إلى الأبد ولم يعد هناك إلا منطق السوق والاقتصاد والتقانة ، يقولون لنا شيئًا شبيهًا جدًا بزعم هذا الرجل فى فيلم «الجرى وراء الذهب» ، وهو أن شارلى شابلن ليس إلا دجاجة . كذلك رجل الأعمال الذى إذا اصطحبته إلى مكان جميل على شاطئ البحر ، فإذا به يقول لك: إن هذا مكان رائع لإقامة فندق بخمس نجوم ، أو إذا اصطحبته إلى تايلاند وصادفتما فى الطريق فتاة جميلة فى الثانية عشرة أو الثالثة عشرة من عمرها قال لك: إن هذه الفتاة يمكن أن تصبح مصدرًا رائعًا للربح لو استخدمت فى بيت للدعارة. هذا هو ما يزعم أنه ثقافة أو حضارة من المحتم لها أن تكتسح العالم ، لأنها ثقافة أو حضارة محايدة ، تعبر عن نوازع الإنسانية جمعاء.

من السمات الخاصة بهذه الحضارة أنها حضارة تفكيكية. فكما يريد الرجل فى فيلم الجرى وراء الذهب أن يفعل بشارلى شابلن ، تعمد الحضارة الغربية إلى تفكيك كل شىء إلى عناصره الأولى. وهو مسلك حميد إذا كان الغرض معرفة العناصر التى يتكون منها الشىء ، أو إذا كان الغرض هو صنع آلة أو زيادة كفاءتها الإنتاجية ، أو ما يسمى بالسيطرة على الطبيعة ، ولكنه قد يكون مسلكًا خطيرًا ومضرًا إذا طبق على الأشياء الحية كالإنسان أو الأسرة أو الأمة ، فهو قد يسمح فعلاً بمزيد من السيطرة على الإنسان والأسرة والأمة ، ولكن هذا ليس بالضرورة أفضل الأغراض طرًا . فلكى يسيطر المنتج على المستهلكين ويحولهم جميعًا إلى دجاجة يسهل التهامها ، من المفيد فعلاً تفكيك الفرد من أسرته ومن أمته ومن بيئته ، باسم الفردية مرة وباسم الحرية الشخصية مرة ، وباسم التنوير مرة ، وباسم النسوية وتحرير المرأة مرة. وهذا كله يصور لنا على أنه نتاج حضارة إنسانية عامة يلتزم الجميع باتباعها لأنها تستجيب لنوازع طبيعية فى الإنسان ، ومن ثم فإن انتشارها حتمى لابد من الخضوع له إن عاجلاً أو آجلاً. وأنا أزعم ، على العكس ، أن كثيرًا مما تعمل هذه الحضارة على نشره ، يتعارض تعارضًا صارخًا مع بعض من أقوى النوازع الطبيعية فى الإنسان ، وأن تفكيك الإنسان على هذا النحو ينطوى على عملية أشبه بالقتل.

ثم إن ظاهرة ما قد تكون حتمية بالنسبة إلى شخص معين أو أمة بعينها من دون أن تكون بالضرورة كذلك بالنسبة إلى شخص آخر أو أمة أخرى. قد يكون انتشار هذه الحضارة وزيادتها رسوخًا ظاهرة حتمية بالنسبة إلى الأمم التى ابتدعتها أصلاً ، لأسباب تتعلق بصفات خاصة فى ثقافة هذه الأمم أو ظروفها الطبيعية أو مزاجها الخاص ، ومن ثم قد

يكون انتشارها وازديادها قوة ورسوخًا في أوروبا الغربية ، ثم في الولايات المتحدة ، مثلاً ظاهرة «حتمية» حقًا ، على النحو نفسه الذى يمكن به أن نعتبر نمو الولد ليصبح رجلاً ظاهرة حتمية أيضًا. وقد يقال مثل ذلك – ولكن بدرجة أقل – عن انتشار هذه الحضارة فى أمريكا اللاتينية مثلاً ، أو أوروبا الشرقية. ولكنه قد يكون أقل حتمية بالنسبة إلى روسيا الآسيوية ، أو اليابان ، التى لم يتم تركيعها تمامًا حتى الآن. وقد لا يكون الأمر حتميًا على الإطلاق بالنسبة إلى ثقافات مغايرة تمامًا ، كثقافة الصين أو الهند أو العرب. لا عجب من أن الصين تبدو وكأنها تحاول ابتداع شىء مختلف عما فعلته اليابان مثلاً مع الحضارة الغربية. ولا عجب من أن غاندى فى الهند كاد ينجح فى ابتداع شىء مختلف تمامًا عن الحضارة الغربية ، ولا عجب من أن العرب يبدون هذه الدرجة العالية من المقاومة للحضارة الغربية والسوق الشرق أوسطية ، مقاومة قد لا يرى فيها بعضهم إلا إصرارًا على التخلف ، ولكن من الممكن أن نرى فيها صمودًا جديرًا بالثناء والدعم.

كذلك فإن اعتبار ظاهرة العولمة حتمية قد لا يكون فى الحقيقة أكثر من اعتراف المرء بأنه لم يعد لديه طاقة باقية للمقاومة ، أى أنه قد نفد جهده وأصبح مستعدًا للتسليم. فإذا كان هذا هو اختيار بعضهم ، فهو ليس ملزمًا لغيرهم ، ومن الظلم على أى حال أن يوصف بالحتمية اختيار لا يعكس إلا نفاد الطاقة أو استعجال المكافأة. وهو موقف ظالم لأنه يحمّل عدة أجيال قادمة عبء فشل جيل بعينه. فاعتبار ظاهرة ما حتمية يتوقف أيضًا على المدى الزمنى الذى يأخذه المرء فى اعتباره. فقد يكون موضوع الهزيمة والتسليم أمرًا حتميًا فعلاً بالنسبة إلى جيلى ، ولكنه ليس

بالضرورة حتميًا لجيل أولادى أو أحفـادى. ومـن حـق هـؤلاء أن يطـالبوا جيلنا بأن يمتنع على الأقل عن بيع شىء كان من الممكن أن يرمموه أو أن يعيدوا بناءه. لقد ارتكـب كمـال أتـاتورك مثـلاً هـذا الخطـأ فـى تركيـا ، باستعجاله التسليم وإعلان الهزيمة أمام حضارة الغـرب ، ولازال أحفـاده حتى اليوم يحاولون إصلاح الخطأ الذى ارتكبه.

obeikandl.com